



بقطاعات العقارات وال الحديد والأغذية والأدوية والاتصالات

«ال توفيق للتأجير» تتأهب لصرف تمويلات بقيمة 400 مليون جنيه



طارق فهمي

العقارية و20% للسيارات، وتتنوع النسبة المتبقية بين عدة أصول، في حين يتوزع التمويل على صعيد القطاعات بصورة رئيسية، بين الاستثمار العقاري، والمقاولات، والحرسنة الجاهزة، التي تشهد نمواً ملحوظاً في شراء خطوط الإنتاج وعريبات الخلطات، بالإضافة إلى قطاعات الاتصالات، والأغذية، والأدوية، والمشروبات، والزجاج.

كتب - محمد فضل:

قال طارق فهمي، الرئيس التنفيذي لشركة التوفيق للتأجير التمويلي، إن شركته تعتزم على إنهاء الإجراءات النهائية، لاتاحة تمويلات بقيمة 400 مليون جنيه لعدد من العملاء بقطاعات التطوير العقاري، والأغذية، والسيارات، والصناعات الدوائية، وال الحديد، والاتصالات.

وأوضح فهمي أن هذه الحزمة التمويلية تأتي في إطار مستهدفات الشركة الرامية إلى توفير إجمالي تمويلات بقيمة 700 مليون جنيه خلال عام 2014، موضحاً أن الحد الأقصى لقيمة التمويل الذي توفره الشركة يبلغ 100 مليون جنيه للعميل الواحد، ويرتفع إلى 125 مليوناً عند إضافة الأطراف المرتبطة.

وكشف فهمي عن صرف تمويلات بقيمة 250 مليون جنيه خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالى، لعدد من القطاعات التي تدخل ضمن اهتمام الشركة مثل التطوير العقاري، والأغذية، الأمر الذى أدى إلى زيادة محفظة التمويل الحالية للشركة إلى 2 مليار جنيه. وأشار إلى أن المحفظة التمويلية الحالية تتوزع وفقاً لمعيار الأصول المؤجرة بين 50% للأصول

طارق فهمي الرئيس التنفيذي للشركة في حوار مع «المال»:

التوفيق للتاجير التمويلي» تتبّن استراتيجية وقائية لواجهة التباطؤ الاقتصادي



من مiliار جنيه، نظراً لارتفاع المخاطر في بعض القطاعات الاقتصادية، وهو ما أفرجوره على قدرة الشركات على سداد التزاماتها المالية.

بداية قال طارق فهمي، الرئيس التنفيذي لشركة التوفيق للتاجير التمويلي في حواره مع «المال»، إن مجلس الإدارة ركز على مدار أكثر من عام على تبني استراتيجية وقائية لواكبة التغيرات المموجة التي طرأت على الساحة الاقتصادية على خلفية الأحداث السياسية المتباينة التي مررت بها البلاد خلال ثلاث سنوات.

٦٦

وشملت الاستراتيجية استبعاد تمويل بعض القطاعات ذات المخاطر المرتفعة مثل السياحة، إلى جانب انتهاج سياسات انتقالية في اختيار الشركات الكبيرة بين قطاعات الغزل والنسيج والتطوير العقاري والمقاولات، على خلفية مواجهة هذه القطاعات صعوبات كبيرة، منها ارتفاع أسعار المواد الخام وتوقف بعض البنوك عن منح الاعتمادات المستندية للمشروعات العقارية، إلى جانب توقف العملاء عن سداد الأقساط. كما خفضت التوفيق حجم العمليات التمويلية استهدفة إلى 700 مليون جنيه سنوياً، بدلاً

عن 900 مليون جنيه، وذلك مواجهة أى احتمالية تعرّض الشركة لخسائر تفوق 3% من إجمالي رأس المال، وتدركها البلاد. وتقوم الاستراتيجية على عدة محاور تتركز على محاصرة نسب التغير بقاعدة العملاء، عبر فتح اتصالات مكثفة مع أي حالات تواجه أى احتمالية تعرّض، والتي يبلغ عددها نحو 3 حالات، وأولى جهود «التوفيق» عن الوصول بنسبي التغير إلى الصفر.

الوصول بمعدلات التعثر إلى صفر.. و700 مليون جنيه عمليات تمويل مستهدفة خلال 2014

